تقرير

شوقي عشقوتي

# التوازنات الجديدة تحت المظلّة الأميركيّة . التركيّة
# "اتفاق اندماج" ينهي صراعاً بين دمشق والأكراد

**من الاتفاق الاوّلي الذي وقع في آذار 2025 بين الرئيس السوري احمد الشرع وزعيم "قوات سوريا الديموقراطية" (قسد) مظلوم عبدي، الى الاتفاق الشامل الذي اعلن في شباط 2026، الى الحسم الذي حصل في آب الماضي للملف الكردي في دمشق... حلقات متصلة في مسار واحد عنوانه اعادة بناء الدولة السورية وسلطتها في شرق البلاد**

اعلنت السلطات السورية مطلع هذا العام التوصل الى ما سمته "اتفاقا شاملا" لدمج "قوات سوريا الديموقراطية" (قسد) ضمن مؤسسات الدولة، وذلك بعد ضغوط اميركية معلنة. يشمل الاتفاق انسحاب القوات العسكرية من نقاط التماس، ودخول قوات الامن التابعة لوزارة الداخلية الى مركزي مدينتي الحسكة والقامشلي، وتشكيل فرقة عسكرية تضم ثلاثة الوية من قوات "قسد"، اضافة الى تشكيل لواء لقوات كوباني (عين العرب) ضمن فرقة تابعة لمحافظة حلب، كما يتضمن دمج مؤسسات "الادارة الذاتية" ضمن مؤسسات الدولة. مع ذلك، لا تزال بنود اساسية في الاتفاق تفتقر الى الوضوح، ابرزها ما اذا كان سيتم دمج "قسد" ككتلة عسكرية أم كافراد، اضافة الى مصير معبر "نصيبين" (المعروف بمعبر القامشلي) و"بوابة الدرباسية" مع تركيا، فضلا عن مصير مطار القامشلي، وما اذا كانت منطقة عين العرب (كوباني) في ريف حلب الشمالي الشرقي، ستمنح خصوصية ادارية.

هناك قراءتان للاتفاق بين دمشق والاكراد:

- القراءة الاولى تعتبر ان "قسد" نجحت في انتزاع "اتفاق افضل الممكن" بفعل الضغط الاميركي على الشرع، الذي لم يكن في وارد تقديم هذا الكم من التنازلات للاكراد في ظل الموقف التركي، لولا الضغط الاميركي الذي ولده تحرك عضو الكونغرس الراحل ليندسي غراهام، مما احرج توم براك والشرع، خصوصا ان غراهام قدم للكونغرس مشروعا باسم "حماية الكرد"، يتضمن فرض عقوبات على النظام السوري الجديد اقسى من تلك التي فرضت على نظام الرئيس السابق بشار الاسد باسم "قانون قيصر".

وبالتالي، فان الصفقة تمثل خذلانا لجمهور الشرع الذي رفع من سقف توقعاته بعد الحملات بين العرب والاكراد السوريين، خصوصا انه يتضمن تشكيل "قسد" فرقة من ثلاثة ألوية في الحسكة ولواء في كوباني يكون تابعا لفرقة حلب في الجيش السوري الجديد، وهي المعادلة نفسها التي كانت تطرحها "قسد"، وعنوانها تشكيل فرقة في الحسكة واخرى في الرقة وثالثة في دير الزور، طبعا قبل خسارة المناطق ذات الغالبية العربية والانسحاب منها من دون قتال.

- القراءة الثانية تتحدث عن انجاز حققه الشرع الذي انهى الصراع مع الاكراد لمصلحته وفرض شروطه في التسوية السياسية بعدما حقق تقدما كبيرا وسريعا على الارض. فقد اضطرت قوات "قسد" الى الانسحاب من مناطق واسعة كانت تسيطر عليها منذ ست سنوات في الشمال وشمال شرق سوريا. ويرى ديبلوماسيون ومراقبون ان هناك ثلاثة اسباب رئيسية تفسر هذا التراجع: الرهان الخاطئ لـ"قسد" على ما كانت تنظر اليه على انه ضمانات اميركية، بعدما تبين لها ان حكومة دمشق حصلت على ضوء اخضر اميركي لاجتياح المناطق التي كانت تحت سيطرتها. السبب الثاني يتمثل في أن "قسد" اخطأت في تقدير قوتها العسكرية وقدرتها على حرمان السلطات السورية من استرجاع مناطق بالغة الحيوية بالنسبة اليها، تشكل نحو ثلث مساحة سوريا. اما العامل الثالث الذي يمكن اعتباره الاهم، فيتمثل في نجاح السلطات السورية في دفع جزء كبير من مقاتلي العشائر العربية في الشمال الشرقي لسوريا للانفصال عن "قسد" والانسحاب من المعركة. وبحسب التقديرات، فان هؤلاء

المقاتلين يشكلون ما لا يقل عن 70 في المئة من مجموع قوات "قسد"، وبيئتهم العربية لم تكن موالية لحكم "قسد"، وكانت ترغب في التخلص منها.

عمليا، منذ اللحظة التي احتضن فيها الرئيس الاميركي دونالد ترامب احمد الشرع في واشنطن، بدأ العد التنازلي الكردي، فرفع العقوبات عن سوريا، وانضمامها في كانون الاول الى التحالف الدولي لمحاربة "داعش"، لا سيما تبني المبدأ الاميركي الداعم لسوريا موحدة ذات سيادة وحكم مركزي، ضيق هامش المناورة امام الاكراد لتحقيق مكاسب تكتيكية، والذي تحطم على بنود الاتفاق الجديد.

لقد رفضت مطالبهم بالاندماج في الجيش السوري كوحدة كردية عضوية، لا كأفراد، كذلك رفضت طموحاتهم الى اقامة نظام لا مركزي (فيديرالي على شاكلة النموذج العراقي). ولم يعد واضحا ما اذا كانوا سيتمكنون من الحصول على حصص من ايرادات الدولة، لا سيما من النفط والغاز ورسوم الجمارك في المعابر الحدودية التي مولت نشاطهم العسكري وادارتهم الذاتية. كذلك، باتت مكانتهم كحراس بوابة ورأس حربة في الحرب ضد "داعش"، والتي اسست للتحالف بينهم وبين الولايات المتحدة، مرشحة للتلاشي، اذ ينص الاتفاق على أن النظام السوري هو مَن سيتولى ادارة الحرب، وكذلك ادارة سجون معتقلي "داعش".

في لعبة محصلتها صفر تدار في سوريا، تشكل خسارة الاكراد مكسبا لتركيا، التي عملت في الايام الاخيرة خلف الكواليس بالتنسيق مع الولايات المتحدة لانتاج وقف اطلاق النار والاتفاق. عسكريا، قد لا يؤدي تنفيذ الاتفاق الى ابعاد تهديد حزب العمال الكردستاني عن حدودها فحسب، اذا ما تم فعلا اخراج عناصره من سوريا، بل يمكن ان يدفع ايضا في اتجاه اتفاق مصالحة بينها وبين التنظيم الذي تخوض حربا دامية ضده منذ ثمانينات القرن الماضي، ويوفر للرئيس رجب طيب اردوغان انجازا سياسيا إضافيا.

ربما الآن، مع نزع سلاح القوات الكردية في سوريا واندماجها في الجيش السوري، لن تعود "حلقة الارهاب الكردي"، حسبما تصفها تركيا، تشكل تهديدا. وهذا له اهمية كبيرة في مفهوم الامن القومي التركي، لكن المكسب السياسي لتركيا لا يقل اهمية، اذ يقدم الاتفاق اردوغان بتحويل سوريا الى دولة موحدة ذات سيادة، ويظهر الشرع كحليف فعال يستحق دعما اميركيا غير مشروط. وبذلك، يمنح الاتفاق تركيا افضلية ملموسة في موازين القوى التي تديرها في مواجهة اسرائيل، في سوريا والمنطقة عموما، ويعزز مكانة اردوغان على حساب نتنياهو، كزعيم يساهم في تشكيل واقع الشرق الاوسط.

هنا تبرز القراءة الاسرائيلية التي ترى ان هذا ليس اتفاقا بين طرفين متكافئين، بل هو رضوخ كردي للشرع حصل بعدما تمكن مؤيدو الحكومة من تفكيك "قسد" من الداخل، وسحب شرائح منها وتقريبها من النظام. وقد بدت حكومة نتنياهو غاضبة جدا مما حدث في شمال شرقي سوريا، وهاجمت مبعوث الرئيس ترامب، السفير براك بشكل شخصي، على دوره في الاتفاق مع "قسد". كما تعتبر الاتفاق خسارة اسرائيلية امام تركيا في سوريا، لكنها تؤكد انها تملك اوراقا كثيرة للرد. واوضحت للاميركيين مرة اخرى انها لن تقبل بوجود أي جندي تركي على الاراضي السورية، ولن تتخلى عن حماية الدروز في سوريا، خصوصا دروز الجنوب القريبين منها، وتطمح الى رؤية سوريا دولة فيديرالية.

> **اتفاق افضل الممكن لم يكن ليبصر النور لولا الضغط الاميركي**



الرئيس الاميركي شدد في اجتماعه مع الرئيس السوري على امرين: محاربة "داعش" وحفظ حقوق الاكراد، بعدما كان الوسيط الاميركي توم براك احتفى بهذا الانجاز واعتبره نقطة تحول مفصلية، لأن الخصوم السابقين اختاروا الشراكة بدل الانقسام، وفتحوا الطريق نحو سوريا موحدة. لكن مصادر كردية تتحدث عن وجود حالة "احباط" من الموقف الاميركي المنحاز بشكل مطلق الى الشرع الذي عمل على استرضاء الاكراد بمرسوم رئاسي، تضمن اقرارا بحقوق الكرد في سوريا، من بينها منح الجنسية لمكتومي القيد، واعتبار اللغة الكردية لغة وطنية، واقرار يوم 21 آذار عطلة رسمية في مناسبة "عيد النوروز". غير ان هذا المرسوم، الذي كان معدا في السابق وجرى الحديث عنه خلال الاشهر الماضية، تعرض لانتقادات قانونية إثر نشره، باعتبار أن الحقوق لا تمنح بمرسوم، وانما بالدستور نفسه، الذي لا يزال قيد بحث طويل بعد اصدار "اعلان دستوري" حصر صلاحيات الحكم في يد الرئيس الانتقالي.

الرئيس السوري كسب الجولة مع الاكراد وعزز وضعه على الارض وفي الدولة، وانتقل من عملية تفكيك تنظيم "قسد" ميدانيا الى محاولة تفكيك العقدة الكردية التاريخية. الرابح الاقليمي هو تركيا لمجرد أن هذا الاتفاق وجه ضربة قاسية جدا الى المشروع الكردي في اقامة منطقة حكم ذاتي وكيانية خاصة في سوريا، في حين بدت "قسد" مقصوصة الجناحين، لا سيما بعد تخلي واشنطن عن فكرة تثبيت اقدامها في المناطق الجغرافية التي كانت تسيطر عليها، عبر الاتفاقات الاخيرة التي وقعت، وخصوصا لجهة ادماج عناصر "قسد" في الجيش كأفراد وليس ككتلة واحدة، يبدو أن رؤية تركيا تتحقق خطوة بخطوة.

اما اتفاق أحمد الشرع - مظلوم عبدي الجديد، فيتجاهل أي صيغة للحكم الذاتي للاكراد، وهو ما تطالب به تركيا، التي لا تمانع منح المناطق الكردية السورية بعض الخصوصيات الثقافية أو الادارية. وكان الموقف التركي الرافض لأي تسويات تبقي على وجود "قسد" - بذريعة ارتباطها بـ"حزب العمال الكردستاني" الاكثر تأثيرا في القرار الاميركي، وذلك في ظل العلاقات الوثيقة التي تربط براك بأنقرة، والمديح المتكرر الذي يكيله الرئيس الاميركي ترامب للرئيس التركي اردوغان.

الزيارة التي قام بها رئيس اقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني الى دمشق ◄

مطلع آب الماضي حملت العديد من الدلالات، خصوصا أنها جاءت في وقت تشهد فيه المنطقة تطورات متسارعة بفعل امكان تجدد المواجهة بين الولايات المتحدة وايران، وكذا بفعل تصاعد التوتر بين بعض فصائل الحشد الشعبي ودول الجوار، الى جانب قرار واشنطن القاضي باعادة انتشار القوات الاميركية، والذي اشتمل على تقليص وجودها بشكل كبير في اربيل رغم التهديدات الايرانية ضد المصالح الأميركية في الاقليم. في السياق السوري الداخلي يمكن النظر الى تلك الزيارة كمحاولة من حكومة الاقليم لتثبيت المكتسبات التي حصل عليها المكون الكردي في سوريا، والوصول الى ضمانات دستورية دائمة، ولعل الفعل يكتسب، لدى الكرد، في هذه المرحلة اهمية قصوى في ظل تقليص الوجود الاميركي في سوريا والعراق، الذي لطالما كان ينظر اليه هؤلاء على أنه الضامن الاساس لحقوقهم. وفي اللقاء الثنائي الذي عقد بين بارزاني والشرع تم تناول ملفات التعاون الاقتصادي والأمن والاستقرار، اضافة الى مناقشة الاتفاق بين "قوات

> **اسرائيل مستاءة بسبب تعاظم النفوذ التركي وتراجع مشروع التقسيم في سوريا**

سوريا الديموقراطية" والحكومة السورية، تمهيدا لاعلان حل "قسد" ودمجها بالكامل داخل مؤسسات الدولة السورية.

الملفات العالقة في عملية الدمج لا تزال ذاتها، واحدها يتعلق بحجم القوات الكردية التي يجب دمجها بالجيش السوري الناشئ، اذ لا ترغب السلطات الانتقالية في دمج كل القوات، وتحرص على ابقاء نسبة وازنة من "قسد" خارج اطار الهيكلية الجديدة، وهو ما ترفضه الاخيرة. وثمة ملفات اخرى عالقة بين السلطات السورية والاكراد، بينها مسألة الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في سوريا. تضاف اليها، مسألة التمثيل في مجلس الشعب، في ظل اعتماد دمشق على تعيين اكراد من "المجلس الوطني الكردي" المقرب من تركيا، ومقاطعة "حزب الاتحاد الديموقراطي" الذي يقود "قسد" هذه الانتخابات التي وصفت بأنها شكلية، والمطالبات بزيادة عدد الاعضاء الاكراد في المجلس بما يتناسب مع نسبتهم الحقيقية.

بالتزامن مع ذلك، جرى تداول تسريبات تتحدث عن عرض تلقاه قائد "قسد" مظلوم عبدي بتأدية دور قيادي في السلطات الانتقالية المركزية بعد حل "قسد" و"الادارة الذاتية". كما سربت أنباء عن دور مستقبلي قد تؤديه الهام أحمد في وزارة الخارجية، وجاء هذا العرض في خلال الاجتماع الذي جرى في دمشق، والذي جاء بعد جولة اوروبية اجراها عبدي وشملت ايطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، حيث عقدت خلالها لقاءات مع مسؤولين اوروبيين تناولت مستقبل شمال شرق سوريا، وملف دمج "قسد"، وسبل الحصول على ضمانات اوروبية يمكن الضغط عبرها على السلطات السورية بهدف تحصين حقوق الاكراد.